VFAST Transactions on Islamic Research
https://vfast.org/journals/index.php/VTIR@ 2025, ISSN(e): 2309-6519, ISSN(p): 2411-6327
Volume 13, Number 2, July-December 2025 *pp:30-44*

Emphasis through Extra Particles: The Issue of Additional Elements in the Holy Qur'an in the Light of Tafsīr Abī al-Su'ūd – The Case of the Redundant Particle Lā as a Model

التوكيد بالزوائد قضية الزوائد في القرآن الكريم من خلال تفسير أبي السعود حرف لا الزائدة نموذجا

Yahya Khan [1*], Gulzar Ali[2]
[1]Assistant Professor, Department of Islamic & Arabic Studies, University of Swat
[2]Assistant Professor, Department of Islamic Studies, AWKUM University

ARTICLE INFO

Keywords
Qur'anic, inimitability, discourse, Tafsīr Abī al-Su^{c}ūd

***Correspondence Author**
ibnulfazal@gmail.com

DOI: 2247.vfast-tir.v13i2/21015.10

Article History
Received
September 01, 2025
Accepted
September 26, 2025
Published
October 06, 2025

ABSTRACT

This research explores the phenomenon of emphasis through additional particles (al-tawkīd bi-l-zawā^{ɔ}id) in the Holy Qur'an, with particular attention to the particle lā, which is 70 often considered redundant, as interpreted in Tafsīr Abī al-Su^{c}ūd. The study investigates whether these particles should be viewed as superfluous elements or as purposeful rhetorical instruments that enrich the eloquence and expressive power of the Qur'anic discourse. By drawing upon the exegetical perspectives of Abū al-Su^{c}ūd in conjunction with classical sources on Qur'anic sciences, Arabic linguistics, and rhetoric, this work sheds light on the semantic and stylistic functions of lā in selected verses. The findings reveal that such particles are not mere insertions but serve as emphatic devices that strengthen meaning, maintain rhythmic balance, and enhance the aesthetic quality of the Qur'an's language. Positioning Abū al-Su^{c}ūd's views within the wider exegetical and linguistic tradition, the paper highlights the critical role of linguistic and rhetorical analysis in uncovering the profound layers of Qur'anic expression and illustrates how these linguistic features reaffirm the Qur'an's unique inimitability (i^{c}jāz).

الزوائد في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

يريد بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، من غير إحداث معنى جديد. ثم بيّن أن "الوصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين". وقد ذهب بعض العلماء إلى إنكار وقوع هذه الأحرف في القرآن الكريم على أنها زوائد لا معنى لها، لأن ذلك ـ في زعمهم ـ يُعدّ من قبيل العبث، والقرآن الكريم منزه عن ذلك كلّ التنزيه. غير أن هذا الإنكار لا يخلو من أحد سببين: إما أنهم لم يجدوا نظائرها في اللغة، أو أنهم لم يدركوا ما تحمله من دلالات معنوية دقيقة. فإن كان الأول، فالصواب أن في التنزيل وفي الشعر العربي شواهد كثيرة لا تُحصى على مثل هذه الأحرف، كما سنفصّل القول في كل منها لاحقاً. أما إن كان الثاني، فليس الأمر كما ظنوا، لأننا حين نقول: "زائد"، لا نعني أنه دخل لغير معنى ألبتة، بل المراد أنه زيد لضرب من ضروب التوكيد، والتوكيد في ذاته معنى معتبر وصحيح في علم البيان. [1]

The Creative Commons Attribution 4.0 International license

ويقول الإمام الزركشي في البرهان في علوم القرآن ناقلاً عن الإمام سيبويه أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآياتِ اللَّهِ﴾ [2] إنه قال إن (ما) هنا لغو، لأنها لم تُحدث معنى جديداً، وإنما جاءت لتأكيد الكلام، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُم﴾ [3] أي: ما لنت لهم إلا برحمة من الله. ومع ذلك، يؤكد الزركشي أن الأولى اجتناب مثل عبارة "لغو" أو "زائدة" في شأن كتاب الله، لأن النحويين حين يستخدمون لفظ "الزائد" إنما يقصدونه من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى، إذ لكل حرف في القرآن وظيفة بلاغية ولغوية دقيقة. [4]

وقد توسّع الزركشي في بيانه لهذه الظاهرة، فنبّه إلى أن ما يُسمّى بالزيادة عند النحاة هو زيادة من زاوية الصناعة النحوية فحسب، بينما يبقى لكل حرف في القرآن وظيفة دلالية أو بلاغية تؤدي غرضاً مقصوداً في النظم القرآني. ولذلك شدّد على ضرورة التحفّظ في إطلاق لفظ "الزيادة" على كلام الله تعالى، لأن كل زيادة في اللفظ يقابلها زيادة في المعنى أو في قوة البيان. وبهذا الفهم الدقيق، يتضح أن الخلاف في المسألة ليس حول وجود الحروف الزائدة من عدمه، بل حول معنى الزيادة ومجالها واعتبارها.

وكما أشار ابن يعيش إلى إنكار بعض العلماء للزوائد في القرآن الكريم، ونبّه الزركشي إلى ضرورة تجنّب القول بأنها زائدة بلا معنى، يمكن القول إن هذه المسألة كانت ولا تزال موضع نقاش طويل بين العلماء المتقدمين والمتأخرين. وقد تباينت فيها آراؤهم، غير أن طائفة معتبرة منهم ـ وهم جماعة النحاة ـ تكاد تتفق على وجود هذه الزوائد في اللغة العربية بوجه عام، وفي القرآن الكريم بوجه خاص، معتبرين إياها من أدوات البيان والإعجاز. ويبدو أن هذه القضية نشأت وتطورت على أيدي النحاة، إذ لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من حديث عن الزوائد في التراكيب اللغوية، وبيان أثرها في المعنى والبيان.

وقد اتجه جمهور النحاة إلى أن هذه الزيادات ليست لغواً، بل تدخل في باب التوكيد أو التفخيم أو التقوية المعنوية. فالزيادة عندهم إنما تكون في اللفظ لا في المعنى، لأن كل زيادة لفظية يقابلها أثر بياني أو نحوي. أما الذين أنكروا وجود الزوائد، فقد تمسّكوا بظاهر لفظ "الزيادة" فظنوا أنها تدل على عدم الفائدة، وهذا خطأ في الفهم الاصطلاحي، لأن المصطلح عند النحاة لا يعني النفي المطلق للمعنى، بل نفي الأثر الإعرابي فحسب.

ونحن في هذا البحث لا نهدف إلى مناقشة الخلاف القائم حول وجود هذه الزوائد في القرآن الكريم أو نفيها، وإنما نكتفي بتسليط الضوء على من تناول هذه المسألة بالشرح والتفصيل من علماء السلف والخلف، لتيسير الرجوع إلى آرائهم ومصادرهم على القارئ الكريم. فالمقصود هو توثيق التطور التاريخي للمسألة وبيان الاتجاهات المختلفة فيها، لا الحكم بترجيح أحد القولين.

ومن أوائل المؤلفات التي تناولت ظاهرة الزوائد وأثبتت وجودها في العربية والقرآن الكريم على السواء: معاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وتأويل مشكل القرآن الكريم لابن قتيبة، ثم تبعهم في ذلك عدد من الأعلام كالزمخشري في الكشاف، والبيضاوي، والإمام الزركشي في البرهان في علوم القرآن، والسيوطي في الإتقان والأشباه والنظائر ومعترك الأقران، وغيرهم من أئمة العلم والبيان. أما الاتجاه المقابل الذي رفض القول بوجود الزوائد وحاول إبطال رأي القائلين بها، سواء في اللغة أو في القرآن الكريم، فقد مثّله عدد من العلماء، منهم الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره من المتقدمين، ومحمد عبده في تفسيره من المحدثين، ومصطفى صادق الرافعي في كتابيه إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، والدكتور محمد عبد الله دراز في النبأ العظيم، والدكتور أحمد بدوي في من بلاغة القرآن الكريم. [5]

وفيما يتعلق بالتوكيد بالزوائد، فقد رأى العلماء أن كثيراً من الحروف التي توصف بالزيادة إنما زيدت في الأصل لتأكيد المعنى وتقوية الدلالة. وقد اختلفت أنظار العلماء بين المجيزين والمنكرين في هذا الباب، فمنهم من جعلها من أدوات الإعجاز البلاغي التي تعطي للنص القرآني بعداً دلالياً إضافياً، ومنهم من أنكر الزيادة لفظاً ومعنى. أما الإمام أبو السعود، فهو من أبرز القائلين بجواز وجود هذه الزوائد في القرآن الكريم، وبتوظيفها المقصود لتوكيد المعاني البلاغية، كما أقرّ بجوازها في اللغة العربية عموماً. وصرّح بأن عدداً من الحروف قد زيدت في مواضع مختلفة من القرآن الكريم لإفادة التوكيد، ومن أبرزها: ``لا"، و``من"، و``الباء"، و``ما"، و``اللام"، و``أن".

وقد أظهر الباحث من خلال تتبعه للأمثلة والشواهد في تفسير أبي السعود أن الإمام لم يكتف بالإشارة إلى زيادة حرف أو حرفين، بل توسّع في ذلك، فبيّن زيادة حرف الباء في ما يقارب عشرين موضعاً، وزيادة ما في أكثر من ثلاثين موضعاً، مبيّناً بذلك عمق رؤيته اللغوية ودقته في التحليل، وحرصه على استنباط المعاني البلاغية الدقيقة التي تؤديها هذه الزوائد في السياق القرآني.

ومن خلال هذا المنهج، يتضح أن الإمام أبا السعود يعد من أتباع المدرسة اللغوية التي يمثلها الزمخشري والبيضاوي، ومن القائلين بوجود الزوائد في القرآن الكريم ودلالتها التوكيدية. وقد جعل في تفسيره كثيراً من الحروف زائدة من هذا الباب، وسنتناول في السطور الآتية هذه المواضع بالتفصيل مع بيان وجوهها البلاغية والنحوية الدقيقة، مبينين أثرها في توجيه المعنى وتأكيد الدلالة وإبراز إعجاز النظم القرآني.

1 لا الزائدة

هي التي يمكن الاستغناء عنها، وجاءت للتوكيد والتقوية، ونقسم مواضع زيادة "لا" إلى أقسام خمسة:

الأول: أن تكون زائدة قبل فعل القسم.

دخلت "لا" على فعل "أقسم" في القرآن الكريم في سبعة مواضع، وهي: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [6]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [7]، ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ، وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [8]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ﴾ [9]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ، وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [10]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ، وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [11].

قال العلامة أبو السعود: "إن إدخال (لا) النافية على فعل القسم شائع، وفائدتها توكيد القسم"، ثم ذكر عدة أقوال فيها، منها: أن (لا) صلة –زائدة– كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [12] أي: ليعلم.

ومنها: أنها للنفي وليست زائدة، ولكن لا لنفي نفس الإقسام، بل النفي ما ينبئ هو عنه من إعظام المقسم به وتفخيمه، كأن معنى: "لا أقسم بكذا"، أي لا أعظمه بإقسامي به حق إعظامه، فإنه حقيق بأكثر من ذلك وأكثر. وهذا من أحد الوجهين الذين ذكرهما الإمام الرازي.

أما الوجه الثاني، فبناء على كون الواقعة في غاية الظهور، فكأنه قيل: "لا أقسم بأنه على هذا الأمر، لأنه أظهر من أن يُشهَر، وأبين من أن يُنكَر، فيقول: لا أقسم، ولا يريد به القسم ونفيه، وإنما يريد الإعلام بأن الواقعة ظاهرة لا تحتاج إلى قسم" [13].

وردَّ أبو السعود التوجيه الثاني، لأنه لا يستقيم في آيات أخرى مثل قوله عز وجل: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [14]. قال أبو السعود: "وأما ما قيل من أن المعنى نفي الإقسام لوضوح الأمر من أنْ يحتاج إلى قسم، فيأباه تعيينُ المقسم به وتفخيم شأن القسم به" [15].

ونقول يمكن هنا تقدير القول على وجه آخر، وهو: أن (لا) لنفي القسم، كأنه قال: "لا أقسم عليكم بذلك اليوم وتلك النفس، ولكن أسألكم غير مقسم: أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ فإن كنت تحسب ذلك، فإنا قادرون على أن نفعل ذلك". وهذا القول هو اختيار أبي مسلم، وهو الأصح عند صاحب لطائف المنان [16].

وذكر أبو السعود وجهاً آخر في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [17] أن الأصل: "فلأنا أقسم"، فحُذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء، ويعضده قراءة من قرأ: "فلا أُقسم" [18]، وهي قراءة الحسن والثقفي [19].

وإنما قُدّر المبتدأ لأن لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية. وفي الكشاف: "وقراءة الحسن: فلأقسم، اللام لام الابتداء دخلت على جملة من مبتدأ وخبر، وهو: أنا أقسم، كقولك: لزيد منطلق، ثم حذف المبتدأ". ولا يصح أن تكون اللام لام القسم لأمرين: أحدهما أن حقها أن يُقرن بها النون المؤكدة، والإخلال بها ضعيف، والثاني أن "لأفعلن" في جواب القسم للاستقبال، وفعل القسم يجب أن يكون للحال [20].

والقول الأخير عند أبي السعود هو: أن يُقدَّر الكلام في الأصل: "فلا رادّ لكلام يخالف المقسم عليه" [21]. ومعناه: "أي لا، نافية، لكن المنفي ليس القسم بل المنفي هو المحذوف، وهو ما يخالف المقسم عليه، أي ليس الأمر كما زعموا من أن القرآن سحر أو شعر، ثم استؤنف القسم، وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة"، كما نقل هذا عن الإمام أبي علي الفارسي [22].

وفصل هذا في سورة القيامة بقوله: "وقيل إن (لا) نفي وردٌّ لكلام معهود قبل القسم، كأنهم أنكروا البعث، فقيل: لا، أي ليس الأمر كذلك، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة، كقولك: لا والله إن البعث حق" [23]. وهذا ما قال به الإمام الطبري في تفسيره [24].

ويؤيده ما قاله الفراء: "إن (لا) لا تأتي زائدة في أول الكلام، وإنما هي في سورة القيامة ردٌّ لكلام من المشركين متقدم، كأنهم أنكروا البعث فقيل لهم: لا، ليس الأمر كما تقولون، ثم قال: أقسم بيوم القيامة".

وجاء في البرهان للزركشي: "حقها – أي (لا) – إذا كانت زائدة أن تكون آخراً وحشواً، أما وقوعها أولاً فلما فيه من التناقض، إذ قضية الزيادة إمكان طرحها، وقضية التصدير تقتضي الاهتمام بها، ومن ثم ضعف قول من جعلها زائدة".

ومن خلال تتبع أقوال العلماء يتضح أن الخلاف في "لا" الزائدة في القسم ليس حول وجودها لفظاً، وإنما حول دلالتها ووظيفتها البلاغية، فبعضهم رآها زائدة للتوكيد، وبعضهم جعلها للنفي، وبعضهم عدّها أسلوباً بلاغياً يراد به الإبهار وتقوية المعنى.

ولسنا متأكدين أن العلامة أبا السعود يميل إلى القول بزيادتها أو غيره من الأقوال التي أتى بها، لكنه قال بعد ذكرها: "وأياً ما كان" مشيراً إلى عدم القيام بالترجيح بينها. غير أن أسلوبه في تفسيره، كما تعرفنا عليه أثناء هذه الدراسة، أنه يقدم من الآراء ما يراه راجحاً وحسناً، وأنه قدَّم هنا رأي الزيادة، مما يثير الانتباه إلى أنه من القائلين بزيادة "لا" في مثل هذه المواضع، لما تحمله من دقة بيانية وبلاغية عالية.

2 الثاني: أن تكون زائدة قبل المقسم به

وردت "لا" قبل المقسم به في قوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [25].

قال أبو السعود: "إن (لا) زائدة، والمعنى: فوربك، وزيدت لتأكيد معنى القسم لا لتأكيد النفي في جوابه، أعني قوله: (لا يؤمنون)، لأنها تزاد في الإثبات أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [26] ونظائره" [27].

وأشار بهذا إلى قول صاحب الكشاف: "فإن قلت: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر (فلا) في: ﴿لا يؤمنون﴾؟ قلت: يأبى ذلك استواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ، وَمَا لَا تُبْصِرُونَ، إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾" [28, 29].

أما الإمام الطبري فلا يرى أن "لا" زائدة، كما مر في الأمثلة السابقة، بل التقدير عنده: "فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك، ثم استأنف القسم بقوله: ﴿وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾" [30].

وجاء في تفسير ابن عطية: "إنما قدم (لا) على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته، ثم كررها بعده تأكيداً للاهتمام بالنفي، وكان يصح إسقاط (لا) الثانية، ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي، ويذهب معنى الاهتمام" [31].

ويتضح من هذه الأقوال أن مسألة زيادة "لا" قبل المقسم به تعود إلى منهج المفسر ومدى قبوله بفكرة الزيادة من الأصل؛ فالمجيزون رأوا فيها تقوية للمعنى وتثبيتاً للمقسم عليه، والمنكرون رأوا أن معناها قائم بذاته دون حاجة إلى القول بالزيادة. وهكذا تبقى هذه المسألة من أدق مباحث النحو والبيان التي تجمع بين الصناعة اللفظية والإعجاز المعنوي في أسلوب القرآن الكريم. .

3 الثالث: ما وقعت مع "أن" المصدرية بعد النفي بـ"لا" أو "ما":

ومنه قوله تعالى: "قالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ" [32]، وقد تناول المفسرون هذه الآية بالبحث من حيث تركيبها النحوي والدلالي، إذ إنَّ دخول "لا" بعد "أن" المصدرية يثير تساؤلاً حول كونها زائدة أو غير زائدة.

قال أبو السعود: "لا زائدة كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ﴾ [33]، والمعنى: أي ما منعك أن تسجد"، كما وقع في سورة ص. أي أن زيادة "لا" جاءت هنا لتوكيد معنى

الفعل الذي دخلت عليه، منبّهة على أن الموبّخ عليه ترك السجود، لا مجرد الامتناع المجرد عن الفعل [34].

وهذا المذهب هو ما ذهب إليه الكسائي والفراء وأبو إسحاق [35]. والوجه الآخر الذي ذكره أبو السعود هو أن: "لا غير زائدة لتضمين فعل منع إلى صرف، لأن الممنوع عن الشيء مصروف إلى خلافه، فالمعنى: ما صرفك إلى أن لا تسجد" [36].

وهذا الوجه يُظهر دقة الأسلوب القرآني في اختيار "لا"، إذ لو كانت زائدة صرفاً لفُقد بعض دلالات الانصراف المقصود في مقام التوبيخ. وجاء في تفسير ابن عطية تقديرات أخرى مثل قوله: "ما منعك فأحوجك أن تسجد"، وقيل: "لما كان ﴿ما مَنَعَكَ﴾ بمعنى: من أمرك ومن قال لك، حسن أن يقول بعدها ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾" [37]. وكل هذه التقديرات تؤيد وجه كون "لا" غير زائدة، لما تضيفه من قوة معنوية في توجيه الخطاب الإلهي لإبليس.

ومثل ذلك قوله تعالى: "قَالَ يَاهَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي" [38]. قال أبو السعود: "﴿ألا تتبعن﴾ أي: أن تتبعني، على أن: لا، مزيدة وهو مفعول ثانٍ لمنع، وهو عامل في إذ، أي شيء منعك حين رؤيتك لضلالهم أن تتبعني في الغضب لله تعالى والمقاتلة مع من كفر به. وقيل: إن: لا، غير زائدة، والمعنى: ما حملك على أن لا تتبعني، فإن المنع عن الشيء مستلزم للحمل على مقابله" [39].

وهنا يتجلى الأسلوب البلاغي في القرآن، حيث إن "لا" سواء أكانت زائدة أم غير زائدة، فإنها تفيد معنى توكيد اللوم والتوبيخ على الترك، كما في المقام الأول مع إبليس، مما يعمّق المعنى التربوي في الآيتين [?].

ومثل ذلك إذا وقعت "لا" بعد "أن" المصدرية المسبوقة بالنفي بـ"لا"، كما في قوله تعالى: "وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" [40].

قال أبو السعود في إعراب قوله تعالى: ﴿ألا يسجدوا لله﴾ إنه مفعول له، إما للصد أو للتزيين على حذف اللام منه، والتقدير: أي فصدهم لئلا يسجدوا له تعالى، أو زين لهم أعمالهم لئلا يسجدوا، أو بدل على حاله من أعمالهم وما بينهما اعتراض، أي زين لهم أن لا يسجدوا. وفي هذه الصور الثلاث "لا" غير زائدة. وذكر وجهاً رابعاً بصيغة التمريض، أي وقيل: "هو في موقع المفعول ليهتدون بإسقاط الخافض ولا، مزيدة كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾ [41]، والمعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا له تعالى" [42].

ويُستفاد من هذه الوجوه أن أبا السعود لم يكتفِ بإطلاق القول بالزيادة، بل ميّز بين الزيادة اللفظية والتأثير المعنوي، إذ أن زيادة "لا" هنا تخدم غرضاً بلاغياً في تقوية معنى الانصراف، وهو ما جعل بعض المفسرين كأبي حيان والزركشي يؤكدون أن زيادتها في القرآن زيادة في المبنى لتقوية المعنى [?].

4 الرابع: ما وقعت فيه "لا" بعد "أن" المصدرية، المسبوقة بلام التعليل، ثم وقع نفي ما بعدها في الجملة نفسها:

ومنه قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾ [43]، وهي من المواضع التي كثر فيها كلام النحويين والمفسرين، لِما تحمله من دقة تركيبية بالغة. ذكر أبو السعود الوجهين في "لا" الواقعة في هذه الآية: الأول أنها زائدة، فقال: "فلو لم تكن زائدة لانعكس المعنى" [44]، والمعنى: أي ليعلموا. والدليل على زيادتها القراءات التي وردت بدون "لا"، كقراءة "ليعلم" - وهي قراءة ابن عباس وعاصم والحميدي - و"لكي يعلم" - وهي قراءة ابن مسعود وابن جبير - [45].

أما الوجه الثاني، فهو أن "لا" غير مزيدة، وضمير ﴿لا يقدرون﴾ للنبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه، والمعنى: "لئلا يعتقد أهل الكتاب أنه لا يقدر النبي عليه الصلاة والسلام والمؤمنون به على شيء من فضل الله الذي هو عبارة عما أوتوه من سعادة الدارين، على أن عدم علمهم بعدم قدرتهم على ذلك كناية عن علمهم بقدرتهم عليه، فيكون قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ﴾ [46] إلخ عطفاً على أن لا يعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم" [47].

وقد تأتي "لا" في جملة وسبقها نفي بـ"لا" أو أداة أخرى، فمدخولها في حيز النفي السابق، كما في قوله تعالى: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" [48]. يرى أبو السعود "أنها زائدة، فإنه قال في تفسير هذه الآية: ولا، مزيدة لتأكيد ما أفاده غير من معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين" [49]. وجاء في الدر المصون "أنها بمعنى غير، وهذا قريب من كونها زائدة، فإنه لو صرح بـغير كانت للتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب" [50].

ومنه قوله تعالى: "قالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ" [51]، "لا" الثانية في الآية لتأكيد الأولى عند أبي السعود، والفعلان صفتا "ذلول"، كأنه قيل: "لا ذلول مثيرة وساقية" [52].

ويظهر من تحليل أبي السعود أن "لا" هنا زائدة لفظاً فقط، إذ إن عمل ما قبلها جارٍ إلى ما بعدها بدونها، لكنها ليست زائدة من جهة المعنى لأنها تقوي النفي وتثبته. وبهذا يُفهم أن الزيادة في القرآن ليست بمعنى الإلغاء، بل بمعنى الزيادة في القوة المعنوية، وهو ما أكده الزركشي في البرهان [53].

ويستفاد هذا أيضاً من الآيات الكريمة التالية، مثل قوله تعالى: "وَلَنْ تَرْضى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصارى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ" [54]. فذكر أبو السعود فائدتين جليلتين لـ"لا" الثانية في قوله تعالى: ﴿وَلا النَّصارى﴾، الأولى: تأكيد النفي ليدل على أن تصلب اليهود في أمثال هذه العظائم أشد من النصارى، والثانية: لتشعر بأن رضى كل منهما مباين لرضى الأخرى، أي: لن ترضى عنك اليهود ولو خليتهم وشأنهم حتى تتبع ملتهم، ولا النصارى ولو تركتهم ودينهم حتى تتبع ملتهم. فأوجز النظم ثقة بظهور المراد، وفيه من المبالغة في إقناطه صلى الله عليه وسلم من إسلامهم ما لا غاية وراءه، فإنهم حيث لم يرضوا عنه عليه السلام ولو خلاهم يفعلون ما يفعلون بل أملوا منه صلى الله عليه وسلم ما لا يكاد يدخل تحت الإمكان من اتباعه عليه السلام لملتهم، فكيف يُتَوَهَّمُ اتباعهم لملته عليه السلام [55].

كما ذكر أن "لا" في مثل هذه المواضع تأتي للدلالة على شمول النفي، وذلك في قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾، قال أبو السعود: "وتوسيط كلمة (لا) للتنصيص على شمول النفي لكل منهما كما في قوله عز وجل: ﴿وَلا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً وَلا يَقْطَعُونَ وادِياً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ﴾" [56] - [57].

ومن ذلك قوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ" [58]. قال أبو السعود: "وتوسيط كلمة لا للدلالة على شمول النفي لإتباع كل واحد منهما" [59].

والعلامة أبو السعود لم يصرح في هذه المواضع بأنها زائدة صراحة، بل اكتفى بالإشارة إلى أنها لتأكيد النفي أو شموله، مما يعضد ما ذكرناه من أن "لا" تكون زائدة في اللفظ دون المعنى.

ويتعين زيادة "لا" عنده في قوله تعالى: "وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً" [60]. قال أبو السعود: "لا مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله تعالى: ﴿مَا كانَ لِبَشَرٍ﴾ [61]، أي: ما كان لبشر أن يستنبئه الله تعالى ثم يأمر الناس بعبادة نفسه ويأمر باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً. وتوسيط الاستدراك بين المعطوفين للمسارعة إلى تحقيق الحق ببيان ما يليق بشأنه ويحق صدوره عنه إثر تنزيهه عما لا يليق بشأنه ويمتنع صدوره عنه. وأما ما قيل من أنها غير مزيدة على معنى: أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر باتخاذ أكفائه أرباباً بل ينهى عنه، فيقضي بفساده ما ذكر من توسيط الاستدراك بين الجملتين المتعاطفتين ضرورة أنهما حينئذ في حكم جملة واحدة" [62].

وبذلك يظهر أن زيادة "لا" في مثل هذه المواضع ليست زيادة نحوية مجردة، بل بلاغية دقيقة، تقوي معنى النفي وتُظهر الاستغراق والشمول في البيان القرآني [?].

Author Contribution:

Yahya Khan: Conceptualization, Literature Review, Methodology/Research Design, Supervision/Guidance, Data Collection/Translation/Interpretation, and Writing–Original Draft.**Gulzar Ali:** Writing – Review & Editing, Funding Acquisition.

Conflict of Interest Statement

The authors declare no conflict of interest related to this research.

حواشی و حوالہ جات

1. شرح المفصل، ابن يعيش، 5/64.
2. النساء: 155
3. آل عمران: 159.
4. البرهان، الزركش 3/72.
5. انظر الباب الثاني من كتاب لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن الكريم للدكتور فضل حسن عباس، ص:55 وما بعدها.
6. القيامة: 1-2
7. الواقعة: 75-76.
8. البلد: 1-2.
9. المعارج: 40
10. التكوير: 16-18.
11. الانشقاق: 16-17.
12. الحديد: 29.
13. مفاتيح الغيب،29/425.
14. الواقعة: 75-76.
15. أبو السعود، 9/64.
16. لطائف المنان، ص: 244

17. الواقعة: 75.
18. أبو السعود، 8/199.
19. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 5/250.
20. الكشاف، الزمخشري، 4/468.
21. أبو السعود، 8/199.
22. حاشية القونوي، 18/421.
23. أبو السعود، 9/64
24. 23/147.
25. النساء: 65.
26. الواقعة: 75.
27. أبو السعود، 2/197.
28. الحاقة: 38 إلى 40.
29. الكشاف، الزمخشري، 1/528.
30. النساء: 65.
31. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، 1422هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، 2/74.
32. الأعراف: 12
33. الحديد: 29.
34. أبو السعود، 3/216.
35. الدر المصون، الحلبي، 5/263.
36. أبو السعود، 3/216.
37. المحرر الوجيز، ابن عطية، 2/379.
38. طه: 92

39. أبو السعود، 6/37.
40. النمل: 25.
41. الحديد: 29.
42. أبو السعود، 6/281.
43. الحديد: 29.
44. شرح المفصل، ابن يعيش، 8/136.
45. أسلوب التوكيد فى القرآن الكريم، محمد حسين الفتوح، ط1، 1995م، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح- بيروت، ص: 218.
46. الحديد: 29.
47. أبو السعود، 8/215.
48. الفاتحة: 7.
49. أبو السعود، 1/19.
50. الدر المصون، الحلبي، 1/74.
51. البقرة: 71.
52. أبو السعود، 1/112.
53. أسلوب التوكيد فى القرآن الكريم، ص: 215.
54. البقرة: 120.
55. أبو السعود، 1/153.
56. التوبة: 121.
57. أبو السعود، 1/248
58. البقرة: 262.
59. أبو السعود، 1/258
60. آل عمران: 80.
61. آل عمران: 79.
62. أبو السعود، 2/53

References

[1] Ibn Yaᶜīsh. *Sharḥ al-Mufaṣṣal*. Vol. 5, p. 64.

[2] Al-Qurʾān. Sūrat al-Nisāʾ, 4:155.

[3] Al-Qurʾān. Sūrat Āl ᶜImrān, 3:159.

[4] Al-Zarkashī. *Al-Burhān fī ᶜUlūm al-Qurʾān*. Vol. 3, p. 72.

[5] Faḍl Ḥasan ᶜAbbās. *Laṭāʾif al-Manān wa Rawāʾiᶜ al-Bayān fī Daᶜwā al-Ziyādah fī al-Qurʾān al-Karīm*. Chapter 2, p. 55 onwards.

[6] Al-Qurʾān. Sūrat al-Qiyāmah, 75:1–2.

[7] Al-Qurʾān. Sūrat al-Wāqiᶜah, 56:75–76.

[8] Al-Qurʾān. Sūrat al-Balad, 90:1–2.

[9] Al-Qurʾān. Sūrat al-Maᶜārij, 70:40.

[10] Al-Qurʾān. Sūrat al-Takwīr, 81:16–18.

[11] Al-Qurʾān. Sūrat al-Inshiqāq, 84:16–17.

[12] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥadīd, 57:29.

[13] Al-Rāzī. *Mafātīḥ al-Ghayb*. Vol. 29, p. 425.

[14] Al-Qurʾān. Sūrat al-Wāqiᶜah, 56:75–76.

[15] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 9, p. 64.

[16] Faḍl Ḥasan ᶜAbbās. *Laṭāʾif al-Manān wa Rawāʾiᶜ al-Bayān*. p. 244.

[17] Al-Qurʾān. Sūrat al-Wāqiᶜah, 56:75.

[18] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 8, p. 199.

[19] Ibn ᶜAṭiyyah. *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ᶜAzīz*. Vol. 5, p. 250.

[20] Al-Zamakhsharī. *Al-Kashshāf*. Vol. 4, p. 468.

[21] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 8, p. 199.

[22] Al-Qūnawī. *Ḥāshiyat al-Qūnawī*. Vol. 18, p. 421.

[23] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 9, p. 64.

[24] Al-Qurʾān. Sūrah 23, verse 147.

[25] Al-Qurʾān. Sūrat al-Nisāʾ, 4:65.

[26] Al-Qurʾān. Sūrat al-Wāqiᶜah, 56:75.

[27] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 2, p. 197.

[28] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥāqqah, 69:38–40.

[29] Al-Zamakhsharī. *Al-Kashshāf*. Vol. 1, p. 528.

[30] Al-Qurʾān. Sūrat al-Nisāʾ, 4:65.

[31] Ibn ᶜAṭiyyah, Abū Muḥammad ᶜAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib. *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ᶜAzīz*. Ed. ᶜAbd al-Salām ᶜAbd al-Shāfī Muḥammad. 1st ed., 1422 AH. Dār al-Kutub al-ᶜIlmiyyah, Beirut. Vol. 2, p. 74.

[32] Al-Qurʾān. Sūrat al-Aᶜrāf, 7:12.

[33] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥadīd, 57:29.

[34] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 3, p. 216.

[35] Al-Ḥalabī. *Al-Durr al-Maṣūn*. Vol. 5, p. 263.

[36] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 3, p. 216.

[37] Ibn ᶜAṭiyyah. *Al-Muḥarrar al-Wajīz*. Vol. 2, p. 379.

[38] Al-Qurʾān. Sūrat Ṭāhā, 20:92.

[39] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 6, p. 37.

[40] Al-Qurʾān. Sūrat al-Naml, 27:25.

[41] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥadīd, 57:29.

[42] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 6, p. 281.

[43] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥadīd, 57:29.

[44] Ibn Yaᶜīsh. *Sharḥ al-Mufaṣṣal*. Vol. 8, p. 136.

[45] Muḥammad Ḥusayn al-Futūḥ. *Aslūb al-Tawkīd fī al-Qurʾān al-Karīm*. 1st ed., 1995. Maktabat Lubnān, Ṣāḥat Riyāḍ al-Ṣulḥ – Beirut. p. 218.

[46] Al-Qurʾān. Sūrat al-Ḥadīd, 57:29.

[47] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 8, p. 215.

[48] Al-Qurʾān. Sūrat al-Fātiḥah, 1:7.

[49] Abū al-Suᶜūd. *Tafsīr Abī al-Suᶜūd*. Vol. 1, p. 19.

[50] Al-Ḥalabī. *Al-Durr al-Maṣūn*. Vol. 1, p. 74.

[51] Al-Qurʾān. Sūrat al-Baqarah, 2:71.

[52] Abū al-Sucūd. *Tafsīr Abī al-Sucūd*. Vol. 1, p. 112.

[53] Muḥammad Ḥusayn al-Futūḥ. *Aslūb al-Tawkīd fī al-Qurʾān al-Karīm*. p. 215.

[54] Al-Qurʾān. Sūrat al-Baqarah, 2:120.

[55] Abū al-Sucūd. *Tafsīr Abī al-Sucūd*. Vol. 1, p. 153.

[56] Al-Qurʾān. Sūrat al-Tawbah, 9:121.

[57] Abū al-Sucūd. *Tafsīr Abī al-Sucūd*. Vol. 1, p. 248.

[58] Al-Qurʾān. Sūrat al-Baqarah, 2:262.

[59] Abū al-Sucūd. *Tafsīr Abī al-Sucūd*. Vol. 1, p. 258.

[60] Al-Qurʾān. Sūrat Āl ʿImrān, 3:80.

[61] Al-Qurʾān. Sūrat Āl ʿImrān, 3:79.

[62] Abū al-Sucūd. *Tafsīr Abī al-Sucūd*. Vol. 2, p. 53.